خَلْقُ الثقة للتغلب على الأزمة

د. سليم شاهين، د. سمير المقدسي

من المتوقع ان تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية الشديدة التي يواجهها لبنان في الوقت الحاضر، إلى خسائر اقتصادية لا حصر لها وإلى الكثير من المعاناة الاجتماعية إن لم تتم السيطرة عليها في شكل سريع.

فالاقتصاد ينزف: هناك عدد متزايد من الموظّفين والعمّال الموقوفين عن العمل، والعديد من الشركات التي فشلت في الصمود أمام هذا الوضع الإقتصادي المتدهور، اضافة إلى تدهور القيمة الشرائية للّيرة اللبنانية التي باتت تعاني من انخفاض عمليّ في أسواق العملة خارج نطاق المصارف التي فرضت ضوابط صارمة على التعامل بالعملات الأجنبية، كما أن الأسعار في ارتفاع. ووفقًا لبعض المصادر، فان معدل البطالة قد يرتفع على نحو كبير جدا إذا لم تتمّ السيطرة على هذا الوضع في القريب العاجل، مما يؤثّر في الغالب على الشباب، ويؤدي بدوره إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية.

يكافح القطاع المصرفي حاليًا في مواجهة تحديات السيولة المحدودة، وفي مواجهة الخسائر المتزايدة الناجمة عن فشل الإدارات الخاصة والعامة. وعلى رغم المشكلات التي تواجه السياسة النقدية والقطاع المصرفي، يبقى دور المصارف اللبنانية حاسما في الاقتصاد الوطني. لذلك ثمة حاجة ملحة الى اصلاحات في القوانين والسياسات تعالج هذه المشاكل، ليس فقط للسماح للقطاع المصرفي بمواجهة تحدياته الحالية ولكن لحماية الاقتصاد الوطني ولخدمة الصالح العام قبل كل شيء.

نحن مواطنون لبنانيّون متمسّكون بالإعتقاد بأنّه لا يزال متاحاً مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية واستعادة الثقة عبر تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية الوطنية الأساسية التي من شأنها أن تحوّل حوكمة القطاع العام (Public Governance) في البلاد بطريقة جذرية ووضعها على الطريق الصحيح نحو النمو المنتظم. في كلتا الحالتين نود التأكيد أن التنفيذ الناجح سيكون مشروطا بوجود حكومة تضمّ أشخاصا أكفّاء جديرين بالثقة، ليست لديهم مصالح ذاتيّة تدفعهم، ولا تكبّلهم أعباء سياسية سابقة؛ أشخاص لديهم رؤية واضحة، ومستعدون لاتخاذ تدابير من شأنها أن تعيد الثقة داخلياً وخارجياً.

واعتبارا بما سبق، نقترح أن تقوم أي حكومة جديدة باتخاذ التدابير التالية الإيجابيّة والمرحليّة عند وضعها لخطة الإنقاذ التي نحن بأمسّ الحاجة إليها لمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور:

أولاً: لا بدّ من إدارة الضوابط المفروضة على رأس المال، التي حصلت نتيجة الاندفاع غير المسبوق في عمليات سحب الودائع، بشكل رسمي (Official Capital Control)عبر تطبيق جدول أعمال واضح يتعلّق بالإدارة العامة وإعادة هيكلة العمليات الرئيسية وبهدف إزالة هذه الضوابط تدريجاً، عند الضرورة، وذلك إلى حين استعادة الثقة. قد تكون فترة الضبط المفروضة انتقالية لمدة ستة أشهر كافية لهذا الغرض مع إمكان تمديدها إذا اقتضى الأمر. ستحتاج الحكومة إلى إظهار التزامها تصحيح الإدارة الخاطئة على وجه التحديد، من خلال، أولاً، الموافقة على إنشاء نظام قضائي مستقل Independent) ستحتاج الحكومة إلى إظهار التزامها تصحيح الإدارة الخاطئة على وجه التحديد، من خلال، أولاً، الموافقة على إنشاء نظام قضائي مستقل Independent) وحرصهم على السلوكيات الحميدة، مع شخصيات عامة من خارج الدولة جديرة بالثقة.

ثانياً: بانتظار إجراء انتخابات برلمانية مبكرة بحلول منتصف عام ٢٠٢٠، سنقوم لجنة المراقبة (Watchdog Committee) بمتابعة الحكومة والقطاع العام لضمان عدم تعارض أعمالها مع المصلحة العامة. كما ستقوم بإنشاء لجنة فرعية من خبراء متخصصين للقيام بدور مدققين داخليين (Internal Auditors) وذلك للإشراف على الإدارات العامة اللبنانية التي تشمل المرفأ والمطار وقطاع الاتصالات والنفايات والمياه والطاقة وصولاً إلى الكهرباء. هذه المجموعة من الخبراء، التي ستكلّف مهمّة واضحة ومحدّدة ضمن فترة قصيرة الأجل، ستضمن، خلال الفترة الانتقالية، تطبيق السياسات والإجراءات بطريقة جيدة. ولا بدّ للحكومة الجديدة من أن تتصرّف وفقًا لأفضل معايير العمل والممارسات لخفض الكلفة وتحسين الكفاءة، والقضاء على السلوك الفاسد ووقف الهدر في الموارد.

ثالثاً: اضافة إلى الالتزامات البالغة ١١ مليار دولار التي وعد بها المشاركون في مؤتمر "سيدر" المكرّس لتجديد البنية التحتية، يجب على الحكومة الجديدة أن تسعى إلى تعزيز مواردها المالية بدعم من المنظمات الدولية والبلدان الأخرى التي تربطنا بها علاقات وثيقة. ستحتاج الحكومة الجديدة أيضاً إلى جمع أموال بتكاليف مخفضة (حوالى ٦ مليارات دولار) كافية لدعم احتياطها من العملات الأجنبية وتغطية العجز المحتمل في موازنة ٢٠٢٠. يجب أن تكون إدارة هذه الأموال مشروطة بالاستخدام السليم لها، وتماشياً مع أهداف الحكومة المتمثّلة في إعادة الاستقرار المالي والاجتماعي ووضع أسس اعادة النمو خلال هذه الفترة الانتقالية.

رابعاً: يجب على الحكومة الجديدة أن تتشئ صندوقا اجتماعيا

(Diaspora Social Fund)لدعم السكان الأكثر تضررا في لبنان، وتشجيع النشاطات الاقتصادية الفردية والجماعية المحلية. وهذا يستلزم وضع خطة اقتصادية تدعم ظهور اقتصاد متنوّع ومنتج باستخدام الموارد المحلية والاستفادة من الانتشار اللبناني على مستوى العالم. خامساً: يتوجّب على الحكومة الجديدة أن تواصل عمليات التنقيب عن النفط والغاز بنشاط، وأن تنشئ صندوق ثروات سياديا محكما لمراقبة العمليات المستقبلية والتدفقات النقدية لهذه الثروة المحتملة. وعلى رغم أنّ أي عملية استكشاف يتم الإتفاق عليها مع شركات النفط الأجنبية قد لا تؤدي إلى تحصيل إيرادات قبل فترة طويلة من الزمن، إلّا أن النتيجة الإيجابية للاستكشاف الأولي ستعطي إشارة الى أنّ لبنان يمكنه الاعتماد على موارده الخاصة بشكل متزايد في المستقبل وأن الأزمة الحالية هي أزمة سيولة.

إنّ الاقتصاد اللبناني يعاني، ولكن لا بد من أن نؤمن بأن المعالجة المطلوبة لا تزال في متناول اليد. يجب ألا ندع طموحات المتظاهرين في لبنان تذهب سدىً من دون أن تتحقّق، أو قد يأتي اليوم الذي ستجد الطبقة السياسية نفسها مطاحة جانباً، وستتعرض البلاد لمخاطر إضافية كبيرة وغير متوقعة.

استاذ في العلوم المالية في الجامعة الاميركية في بيروت